الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/53/895/Add.1
1 April 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٢٢ (أ) و (ب) من جدول الأعمال
تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام
في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك؛ قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

إضافة

١ - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/53/779) وفي الميزانية المقترحة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتغطية تكاليف مواصلة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (A/53/779/Add.1). كما نظرت اللجنة في تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/53/797) وفي الميزانية المقترحة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتغطية تكاليف مواصلة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/53/819). وخلال نظرها في هذه التقارير، اجتمعت اللجنة الاستشارية مع ممثلي الأمين العام وكبير الموظفين الإداريين لكل من البعثتين، الذين قدموا معلومات إضافية.

أولا - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

٢ - أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بموجب قراره ٣٥٠ (١٩٧٤)، المؤرخ ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤، للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا المجلس إليه، والاتفاق على فض

210499 210499 99-09682

الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لفترة تمهيدية مدتها ستة أشهر. ومنذ ذلك الحين، مدد مجلس الأمن ولايتها وعدلها في قرارات لاحقة، آخرها القرار ١٢١١ (١٩٩٨)، المؤرخ ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨، الذي قرر فيه المجلس تمديد ولاية قوة المراقبة حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩.

٣ - وكما هو مبين في الفرع خامسا - ألف من تقرير الأمين العام (A/53/779/Add.1)، فإن إجمالي الموارد التي تم توفيرها لقوة المراقبة منذ إنشائها حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ يبلغ ٢٣٦,٦ ١ مليون دولار، رهنا بتمديد ولاية القوة بعد ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩. أما النفقات فيقدر إجماليها بـ ٢١٤,١ ١ مليون دولار. كما علمت اللجنة أن المبالغ التي قيمتها ١٧٧,١ ١ مليون دولار قد تم تقسيمها على الدول الأعضاء كأنصبة مقررة طوال الفترة الممتدة منذ إنشاء القوة وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وأن المدفوعات التي وردت بلغ إجماليها ١٢٥,٥ ١ مليون دولار، الأمر الذي تسبب في وجود عجز قدره ٥١,٦ مليون دولار.

٤ - وحتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، بلغت الأرصدة النقدية ٢٧,٧ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، علمت اللجنة أن البلدان المساهمة بقوات قد تلقت مبلغا قدره ٣٩٨ ٨٩٨ ١٠٦ دولارا عن الفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨، وأن هناك مبلغا قيمته ٠٥٧ ٠٠٤ ٨ دولار لا يزال مستحقا عن الفترة الممتدة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٥ - يجمل تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، المقدم من الأمين العام (A/53/779)، الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فيما يتصل بتمويل القوة.

٦ - وكما هو مبين في الفقرة ٩ والمرفق الأول من تقرير الأداء، بلغ مجموع الموارد التي تم توفيرها للقوة، خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، مبلغا إجماليه ٤٠٠ ٦١٦ ٣٣ دولار (صافيه ٤٠٠ ٧١٤ ٣٢ دولار)، يشمل مبلغ الـ ٤٠٠ ٢٤٨ ١ دولار المخصص لحساب دعم عمليات حفظ السلام. أما النفقات فبلغ إجماليها ١٠٠ ٥٣١ ٣٢ دولار (صافيها ٨٠٠ ٨٢٦ ٣١ دولار)، مما أوجد رصيدا غير مرتبط به إجماليه ٣٠٠ ٠٨٥ ١ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٨٧ دولار)، أي ما نسبته ٣,٢ في المائة تقريبا من المخصصات. وأفيد بأن الالتزامات غير المصفاة، حتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، تبلغ ١٦,٨ مليون دولار. بيد أن اللجنة أبلغت بعد الاستفسار، أنها انخفضت، اعتبارا من ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٩، إلى

٦٠٠ ٩٠٧ ٣ دولار، منها ٢٠٠ ٠٤٩ ٢ دولار تتصل بتكاليف الأفراد العسكريين، و ٩٠٠ ٢٩٥ دولار بتكاليف الأفراد المدنيين، و ٥٠٠ ٥٦٢ ١ دولار مازالت مبينة تحت بند تكاليف التشغيل. وفي هذا الصدد، تكرر اللجنة تأكيد آرائها الواردة في تقريرها السابق (A/52/860) وتوصيتها بضرورة كفالة استعراض الالتزامات غير المصفاة في حينها وبصورة منتظمة.

٧ - وتلاحظ اللجنة أن الوفورات التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير تعزى في معظمها إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض مشتريات المعدات واللوازم، نظرا لتوافر بعض هذه المعدات بقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندیزي بإيطاليا، وإلى الوفورات الإضافية التي تحققت تحت بند عمليات النقل.

٨ - وتلاحظ اللجنة وجود وفورات مجموعها ٠٠٠ ٤٤٥ دولار مبينة تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين، تحققت من بين اعتماد في الميزانية بلغ ٠٠٠ ٥٨٦ ٥ دولار. ويرجع هذا، في معظمه، إلى متوسط معدل الشغور الشهرى الذي بلغ ١١,٢ في المائة، بالنسبة للموظفين الدوليين، و ٢,٤ في المائة، بالنسبة للموظفين المحليين، في تلك الفترة، وكذلك إلى أثر انخفاض قيمة العملة المحلية على الموظفين المحليين، وتكاليف المساعدة المؤقتة العامة، وعدم استخدام الموارد المخصصة لأجر العمل الإضافي.

٩ - كما يرد تحت بند عمليات النقل بيان بوفورات قدرها ٠٠٠ ٨٩٩ دولار تحققت من بين اعتماد في الميزانية قدره ٠٠٠ ٥٢٦ ٣ دولار. كما تلاحظ اللجنة وجود وفورات قدرها ٧٠٠ ٤٤٩ دولار تحققت نتيجة للخصومات الإجمالية في عقود مشتريات المركبات، ونقصان في النفقات بلغ ٠٠٠ ٤٩٥ دولار تحت بند البنزين والزيوت ومواد التشحيم، ترتب على انخفاض قيمة العملة المحلية وقلة استخدام وقود الديزل اللازم للمولدات، نتيجة للتحول إلى استخدام الكهرباء التي وفرتها حكومة سوريا بتكلفة منخفضة. وكان الاعتمادان قد خصصا في الميزانية، في مبدأ الأمر، بمبلغي ٠٠٠ ٣٥٢ ١ دولار و ٠٠٠ ١١٤ ١ دولار، على التوالي.

١٠ - إلا أن اللجنة لاحظت وجود أمثلة كثيرة على زيادة النفقات، نتيجة للقيام بأنشطة غير مدرجة بالميزانية ولكنها مُبينة تحت بنود أخرى من الميزانية. ففيما يتعلق بالتأمين على المركبات، يتبين وجود مبلغ إضافي غير مدرج بالميزانية قدره ٠٠٠ ٢١٧ دولار، مقارنة باعتماد أول في الميزانية قدره ٠٠٠ ١٥٢ دولار. وفي هذا الصدد ، تشير اللجنة إلى أنها كانت لاحظت، في تقريرها الوارد في الوثيقة A/51/684/Add.1، وجود زيادة حادة في أقساط التأمين نتيجة لارتفاع عدد الحوادث، وقت إعداد ذلك التقرير، ولكون منطقة عمل البعثة تعتبر منطقة شديدة الخطر. وعلمت اللجنة في ذلك الوقت بأن هناك مبادرات عديدة تتخذ لمنع وقوع الحوادث. وأبلغت اللجنة بعد الاستفسار أن هذه المبادرات مُجدية. وعلاوة على ذلك، أفيد بأن عدد حوادث الطرق انخفض من ١٣٦ حادثة في عام ١٩٩٧ إلى ١١٢ حادثة في عام ١٩٩٨.

١١ - وهناك أمثلة أخرى على زيادة النفقات غير المدرجة بالميزانية، منها بند أماكن العمل/الإقامة، حيث سُجل مبلغ إضافي قدره ٢٠٠ ١١١ دولار نتيجة لتنفيذ بعض مشاريع التشييد، غير المدرجة بالميزانية، لتحسين أماكن الإيواء، والمصاريف المتصلة بالتحول من استخدام المولدات الكهربائية التابعة للقوة إلى استخدام الكهرباء التي توفرها حاليا الحكومة السورية. كما يرد، تحت بند معدات أخرى، نفقات إضافية قدرها ٥٠٠ ٥٠ دولار نتيجة لشراء وإبدال معدات مطابخ وقاعات طعام، غير مدرجة بالميزانية، لقاعة الطعام الدولية الجديدة، بتكلفة إضافية بلغت ٦٠٠ ٧٩ دولار. وفضلا عن ذلك، لاحظت اللجنة وجود أمثلة كثيرة تعادلت فيها زيادة النفقات بنقصان في النفقات تحت نفس بند الميزانية. وينطبق هذا على بند الاتصالات، كما يتبين من المرفق الثاني من تقرير الأمين العام. إذ كان يلزم مبلغ إضافي غير مدرج بالميزانية قدره ٣٠٠ ٤٩ دولار لاستبدال المقسم الفرعي الآلي الخصوصي، بينما أفيد بوجود نقصان في الاحتياجات بلغ ٤٠٠ ٩٩ دولار نتيجة لتأجيل شراء قطع الغيار لإصلاح معدات الاتصالات وصيانتها. وتوصي اللجنة بالاهتمام، بصورة أفضل، بتوخي مزيد من الدقة في تقدير الاحتياجات.

١٢ - وفي الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام، يذكر أن الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فيما يتصل بتمويل القوة يتمثل في اتخاذ قرار بشأن معاملة الرصيد غير المرتبط به البالغ إجماليه ٣٠٠ ٠٨٥ ١ دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٨٧ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وتوصي اللجنة بأن تقيد لحساب الدول الأعضاء أنصبتها من الرصيد غير المرتبط به عن الفترة موضع النقاش، بأسلوب تحدده الجمعية العامة.

الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

١٣ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٦/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨، أن تعتمد مبلغا إجماليه ٩٠٠ ٦٤٣ ٣٣ دولار لاستبقاء القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. أما التكاليف المقدرة المقدمة من الأمين العام في تقريره عن الميزانية المقترحة فتبلغ ما إجماليه ٥٠٠ ٢٤٧ ٣٣ دولار (صافيه ٦٠٠ ٥١٤ ٣٢ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (انظر الوثيقة A/53/779/Add.1، المرفق الأول، الفرع ألف). وكما هو مُبين في الفقرة ٢٩ من ذلك التقرير، فإن الاحتياجات المقترحة تمثل انخفاضا نسبته ١,٢ في المائة من احتياجات الفترة السابقة، وهذا لا يشمل الاعتماد المخصص لحساب دعم عمليات حفظ السلام. والسبب في هذا هو انخفاض الاحتياجات المطلوبة تحت بند مرتبات الموظفين المحليين نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية، وتحت بند عمليات النقل نتيجة لتوافر مركبات بديلة بقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، عادلتها جزئيا زيادة في تكاليف حصص الإعاشة تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين.

١٤ - وتشير اللجنة إلى أنها كانت قد طلبت إلى الأمين العام أن يستعرض حالة المبالغ المحتجزة نتيجة لتعليق العمل بالبند ٤-٣ من المادة الرابعة من النظام المالي للأمم المتحدة وأن يقدم توصيات بشأنها (A/52/860/Add.5، الفقرة ٤). وتحيط اللجنة علما بالمعلومات الواردة في المرفق الثالث من تقرير الأمين

العام. وكما هو مبيَّن في الفقرة ٣ من المرفق الثالث، أصبح الرصيد الصافي في الحساب المعلَّق ١٣,٦ مليون دولار بعد تعديل مبلغي الـ ٣٦ مليون دولار و ١٥,٣ مليون دولار. أما المركز المالي للحساب الخاص للقوة عن الفترة الممتدة منذ إنشائها وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، بواقع ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، فمبيَّن في الجدول التالي للفقرة ٤ من المرفق الثالث. وحيث أن الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ لم تراجع حساباتها بعد، فإن اللجنة ترى أن المركز المالي كان يجب أن يبيَّن حتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد حصلت اللجنة، بناء على طلبها، على جدول منقح حذفت منه النفقات المبدئية عن الفترة الراهنة الممتدة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. والجدول المنقح مرفق بهذا التقرير. وترى اللجنة أن من الواجب أن يقيَّد مبلغ الـ ١٣,٦ مليون دولار، تدريجيا، لحساب الدول الأعضاء، ما لم تقرر الجمعية العامة خلاف ذلك.

١٥ - وتمثّل تكاليف الأفراد العسكريين، المقدرة بـ ٥٠٠ ٧٨١ ١٨ دولار، زيادة نسبتها ٣,١ في المائة (أي مبلغا إضافيا قدره ٦٠٠ ٥٦٧ دولار) بالنسبة لفترة الميزانية السابقة. وكما هو مبيَّن في الفرع جيم من المرفق الأول لتقرير الأمين العام، فإن الزيادة تعزى إلى احتياجات إضافية قدرها ٤٠٠ ٥٦٣ دولار تتصل بتكاليف حصص الإعاشة. وفي هذا الصدد، علمت اللجنة بإبرام عقد جديد لحصص الإعاشة يبدأ نفاذه في آذار/ مارس ١٩٩٩. كما أن الميزانية المقترحة تتضمن زيادة قدرها ٧٠٠ ١٣٠ دولار تحت بند المعدات المملوكة للوحدات، مقارنة بمبلغ ٥٠٠ ١٢٦ دولار المعتمد لميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، وذلك لتغطية تكاليف عقد شراء سبع مركبات مع خدمات صيانتها، وهو ما أبرم بشأنه اتفاق بين دولة عضو والأمم المتحدة، وكذلك لتغطية تكاليف جهاز أشعة سينية، بموجب خطاب توريد. وتحيط اللجنة علما، مع الارتياح، بالاعتماد المخصص لموظفي التدريب في الإجراءات الجديدة المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات.

١٦ - أما الاحتياجات من الموظفين فتشمل ما مجموعه ١٢٣ وظيفة (٣٦ دولية و ٨٧ محلية)، تشمل ٣ وظائف محلية إضافية (وظيفتان في قسم التجهيز الإلكتروني للبيانات ووظيفة واحدة في مكتب مهندس الإنشاءات التابع للقوة). وتوصي اللجنة بقبول هذا المقترح. ولم يطبَّق عامل معدل شغور على الاحتياجات من الموظفين. إلا أن الاحتياجات المقدرة البالغة ٣٠٠ ٠١٠ ٥ دولار تحت بند تكاليف الأفراد المدنيين تمثّل نقصانا نسبته ٩,٨ في المائة بالنسبة لفترة الميزانية السابقة، مما يمثّل نقصانا قدره ٦٠٠ ٥٤٣ دولار نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية من ٢٣,٨ ليرة سورية إلى ٤٥ ليرة سورية للدولار الواحد من دولارات الولايات المتحدة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. كما تلاحظ اللجنة عدم وجود تعيينات من جانب البعثة في القوة (انظر الفقرة ٤٧ أدناه).

١٧ - وكما هو مبيَّن في الفرع ألف من المرفق الأول لتقرير الأمين العام، انخفضت الاحتياجات المقدرة لتكاليف التشغيل من ٤٠٠ ٩٩٧ ٨ دولار في ميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ إلى ٨٠٠ ٧٢٢ ٨ دولار خلال الفترة المستعرضة، وهو نقصان نسبته ٣,١ في المائة. وفي هذا الصدد، تلاحظ اللجنة انخفاض الاحتياجات المبيَّنة تحت بند عمليات النقل من ٥٠٠ ٥٥٠ ٤ دولار عن فترة الميزانية السابقة إلى ٧٠٠ ٠٢٥ ٤ دولار. وترد تفاصيل إضافية في الفقرات من ١١ إلى ١٤ من الفرع

جيم من المرفق الأول لذلك التقرير. وتغطي التقديرات التكاليف غير المتكررة البالغة ٠٠٠ ٨٤٧ ١ دولار اللازمة لإبدال ١٠٣ مركبات من أصل أسطول قوامه ٣٦٧ مركبة، يجري نقل أربع منها من قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، كما أنها تغطي مبلغا قدره ٦٠٠ ٩٧٤ دولار لقطع الغيار والتصليح والصيانة استنادا إلى التجربة الماضية، كما هو مبيَّن في التقرير. كما تلاحظ اللجنة انخفاض الاحتياجات تحت بند التأمين على المركبات نتيجة لترتيب محلي، بدلا من تطبيق البرنامج العالمي للتأمين على المركبات ضد الغير. وبالنظر إلى تعليقاتها الواردة في الفقرة ١٠ أعلاه، ترحب اللجنة بهذا الترتيب. وعلاوة على ذلك، تطلب اللجنة مد نطاق هذه الممارسة لتشمل البعثات الأخرى، حيثما كان ذلك ممكنا وأقل تكلفة.

١٨ - وتحت بند أماكن العمل/الإقامة، يتبيَّن أيضا وجود نقصان في الاحتياجات من ٥٠٠ ٥١٤ ١ دولار في الميزانية السابقة إلى ٩٠٠ ٤٩٢ ١ دولار في الميزانية المستعرضة. ويرجع هذا أساسا إلى انخفاض الاحتياجات تحت بندي الصيانة واللوازم والخدمات نتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية، وكذلك بفضل ما اكتسبته البعثة من خبرة.

١٩ - إلا أن حالات النقصان هذه تقابلها جزئيا حالات زيادة تحت بند الاتصالات، نتيجة لتبديل وتحديث المعدات الأساسية (مما يمثّل زيادة قدرها ٨٠٠ ٤١ دولار عن الاعتماد المرصود في الميزانية السابقة والبالغ ٥٠٠ ٥٨٣ دولار)؛ وتحت بند معدات أخرى، الذي يبيّن زيادة قدرها ١٠٠ ٢٠٢ دولار عن الاعتماد المرصود في الميزانية السابقة والبالغ ٩٠٠ ٩٠٠ دولار، نتيجة لاستبدال معدات المكاتب، ومعدات التجهيز الإلكتروني للبيانات، ومعدات المراقبة، ومعدات أماكن الإقامة، كما هو مبيَّن في الفقرات ٢٠-١٧ من الفرع جيم من المرفق الأول من تقرير الأمين العام، وتحت بند اللوازم والخدمات، حيث يتبيَّن وجود زيادة قدرها ٩٠٠ ٢٧ دولار عن الميزانية السابقة، استنادا إلى التجارب السابقة.

٢٠ - وطلبت اللجنة تقديرات الدعم المباشر المقدم لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين. وفي هذا الصدد، تحيط اللجنة علما بأن التكاليف المرتبطة بذلك، عن فترة السنتين الممتدة من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، تبلغ ٣٠٠ ٩٠٣ ٨ دولار.

٢١ - وتجمل الفقرة ٣٣ من التقرير المتعلق بالميزانية المقترحة الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فيما يتصل بتمويل القوة. وتوصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام بأن ترصد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٥٠٠ ٢٤٧ ٣٣ دولار (صافيه ٦٠٠ ٥١٤ ٣٢ دولار) لفترة الـ ١٢ شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ يقسم كأنصبة بمعدل شهري إجماليه ٦٢٥ ٧٧٠ ٢ دولارا (صافيه ٥٥٠ ٧٠٩ ٢ دولارا)، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية القوة بعد ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٩.

ثانيا - قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٢٢ - أنشأ مجلس الأمن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان بموجب قراره ٤٢٥ (١٩٧٨)، المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٨، للقيام بعمليات في جنوب لبنان. ومدد المجلس ولاية البعثة عدة مرات، آخرها في قراره ١٢٢٣ (١٩٩٩)، المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الذي مدد بموجبه المجلس ولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

٢٣ - وفي الفرع خامسا - ألف من الميزانية المقترحة لفترة الـ ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/ يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ لتغطية تكاليف مواصلة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (A/53/819)، يتبين أن الموارد التي تم توفيرها للقوة منذ إنشائها وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ يبلغ إجماليها ٣ ٠٢٣ مليون دولار، في حين تقدر النفقات، للفترة نفسها، بـ ٣ ٠٠٨ ملايين دولار. وقسمت مبالغ مجموعها ٢ ٨٩٧ مليون دولار كأنصبة على الدول الأعضاء بالنسبة للقوة من ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨. وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، وردت تبرعات بلغ مجموعها ٢ ٧٨٤ مليون دولار. أما الأرصدة المعلقة فتبلغ ١١٢,٩ مليون دولار.

٢٤ - وحتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٩، بلغت الأرصدة النقدية ٩١,١ مليون دولار. وعلاوة على ذلك، علمت اللجنة أن البلدان المساهمة بقوات تلقت مبلغا قدره ٨٦٣ ١٢٣ ٨٠٧ دولارا عن الفترة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٨، وأن مبلغا يقدر بـ ٩٢١ ٠٣٨ ٣٤ دولارا ما زال مستحق الدفع عن الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

تقرير الأداء المالي عن الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨

٢٥ - يتضمن تقرير الأداء المالي لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان عن الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، المقدم من الأمين العام (A/53/797)، بيانا بالإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فيما يتصل بتمويل القوة.

٢٦ - وكما هو مبين في الفقرة ٩ والجدول ١ من تقرير الأمين العام بلغت الموارد التي تم توفيرها للقوة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ ما إجماليه ٧٠٠ ٩٦٩ ١٢٤ دولار (صافيه ٧٠٠ ٨٦٠ ١٢٠ دولار)، بما في ذلك مبلغ ٣٠٠ ٧٠٨ ٤ دولار مخصص لحساب دعم عمليات حفظ السلام. أما النفقات فبلغت ما إجماليه ٣٠٠ ٠٢٧ ١٢٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٧٨١ ١٢١ دولار)، مما أسفر عن عجز بلغ إجماليه ٦٠٠ ٥٧ دولار (صافيه ٠٠٠ ٨٤٤ دولار). ويرجع هذا، أساسا، إلى الزيادة في مرتبات الموظفين المحليين بنسبة ٦١,٨ في المائة، اعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٧، وتأخر تصفية الالتزامات التي لم تعد لازمة، والتي لم يتسن تحديدها وإلغاؤها قبل وقت كاف من إقفال الحسابات.

٢٧ - وتشير اللجنة إلى أن التقديرات الأولى للأمين العام، كما وردت في تقريره المتعلق بالفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (A/51/535/Add.2) بلغت ما إجماليه ٠٠٠ ١٦٦ ١٢٢ دولار،

وهذا لا يشمل المبلغ المرصود لحساب الدعم. وأوصت اللجنة، في تقريرها المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ١٩٩٧ (A/51/684/Add.1)، بتحويل ١٤٠ بدلا من ١٥١ وظيفة من الوظائف الممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف محلية مخفضة بذلك الاعتماد المرصود إلى مبلغ إجماليه ٠٠٠ ٠٣٥ ١٢٢ دولار. ووافقت الجمعية العامة على هذا المقترح وقررت في قرارها ٢٣٣/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٦، في جملة أمور، أن تأذن للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ ٦١٨ ٧٧٣ ١ دولارا لتغطية التكاليف الناشئة عن الحادث الذي وقع بمقر القوة في قانا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وأن تتحمل إسرائيل ذلك المبلغ. ونتيجة لذلك، خفضت ميزانية القوة بمبلغ ٦١٨ ٧٧٣ ١ دولارا ونفذت الأمانة العامة التخفيض تحت بنود الميزانية الوارد ذكرها في الفقرة ٧ من تقرير الأمين العام A/53/797: تكاليف الأفراد العسكريين والمدنيين؛ وأماكن العمل/الإقامة؛ وعمليات النقل؛ والعمليات الجوية؛ والاتصالات؛ ومعدات أخرى؛ واللوازم والخدمات. علاوة على ذلك، وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ٨ من نفس التقرير، كان من الضروري، لكي لا تتجاوز القوة المستوى المعدل للميزانية الذي أقرته الجمعية العامة، إعادة توزيع الموارد وتعديل العمل المقرر.

٢٨ - وتلاحظ اللجنة أيضا أنه تعذر لذلك على القوة أن تستوعب حصتها من تكلفة استبقاء قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في بريندیزي. وترى اللجنة أنه يتعين على كل بعثة أن تتحمل حصتها من تكاليف تشغيل قاعدة السوقيات. إلا أن اللجنة أبلغت، بعد الاستفسار، أن الممارسة الجديدة تتطلب من المقر أن يطرح الحصة المتصلة بتكلفة القاعدة قبل توزيع الحصص على كل بعثة. وإلى أن تقرر الجمعية العامة تغيير أسلوب التمويل، فإن اللجنة توافق على هذا الإجراء.

٢٩ - وتلاحظ اللجنة أنه لم يجر حتى الآن تلقي أي مدفوعات من حكومة إسرائيل لتغطية تكاليف حادث قانا (A/53/797، الفقرة ١١). إلا أنه حسب الإيضاحات الواردة في الفقرة ١٢ من نفس التقرير، فإنه ينبغي تخفيض المبلغ الواجب تحمله إلى ٦٣٣ ٢٨٤ ١ دولارا لكي يعكس النفقات الفعلية النهائية.

٣٠ - وأفيد أن الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بلغت، في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ما قدره ٤٥,٣ مليون دولار. إلا أن اللجنة أبلغت بعد الاستفسار أن هذا المبلغ خفض إلى ١٠٠ ٣٣٠ ١٣ دولار في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٩. ويتصل ١٠٠ ٠٧٦ ٧ دولار، من هذا المبلغ الإجمالي بتكاليف الأفراد العسكريين، و ٢٠٠ ٤٨٠ دولار بتكاليف الأفراد المدنيين و ٨٠٠ ٧٧٣ ٥ دولار بتكاليف التشغيل. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى التعليقات الواردة في تقريرها السابق (A/52/860/Add.6).

٣١ - وأفيد أنه تحققت وفورات قدرها ٦٠٠ ٩٣٦ ١ دولار تحت بند تكاليف الأفراد العسكريين، نتيجة لعقد جديد لحصص الإعاشة، وانخفاض الشراءات المحلية الفعلية من الأغذية، والعطاءات الطويلة الأجل على الصعيد العالمي للرحلات الجوية المستأجرة فيما يتعلق بتناوب القوات وانخفاض المتوسط الفعلي لقوام القوة، ٣٦٧ ٤ فردا بدلا من القوام المأذون به والبالغ ٥١٣ ٤ فردا. وأبلغت اللجنة بعد الاستفسار أن العطاءات الطويلة الأجل على الصعيد العالمي للرحلات الجوية المستأجرة أصبحت ممارسة عادية في جميع

البعثات. واللجنة ترحب بهذا التطور. وقد قابل هذه الوفورات جزئيا احتياجات إضافية غير مدرجة بالميزانية بلغت ٩٠٠ ١١٠ دولار تحت بند المعدات المملوكة للوحدات لتغطية تكلفة تسديد مطالبة من إحدى الحكومات عن فترة سابقة، بموجب خطاب توريد.

٣٢ - وسجلت احتياجات إضافية قدرها ٩٠٠ ٩٩١ ١ دولار تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، تعزى إلى تطورات شتى مثل الزيادة غير المدرجة بالميزانية في مرتبات الموظفين المحليين، والمشار إليها في الفقرة ٢٧ أعلاه؛ فضلا عن انتهاء/إنهاء خدمة فرادى المتعهدين المحليين العاملين بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة والموظفين المحليين المعينين في إطار المساعدة المؤقتة العامة والذين انتهت عقودهم بعد ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧. وأبلغت اللجنة بعد الاستفسار بأنه لم يجر تعيين أي موظفين جدد بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة بعد ١ تموز/يوليه ١٩٩٧. إلا أن ١٠٤ أفراد كانوا يعملون بالبعثة في ٣٠ حزيران/ يونيه ١٩٩٧، بموجب اتفاقات خدمة خاصة بعقود سارية حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧. وقيدت مرتبات هؤلاء الموظفين في بند المساعدة المؤقتة العامة وليس في بند الخدمات التعاقدية لكي يتوافق ذلك مع الطريقة التي سجلت بها تلك التكاليف في السابق.

٣٣ - وكما أشير إلى ذلك في الفقرة ٢ من المرفق الثاني، قابلت هذه الاحتياجات الإضافية جزئيا وفورات تحت بند مرتبات الموظفين الدوليين نتجت عن متوسط معدل الشغور البالغ ١٠ في المائة خلال الفترة. وتلاحظ اللجنة أن شواغر الموظفين الدوليين ما زالت مرتفعة بيد أنها أبلغت بعد الاستفسار أن العديد من الموظفين الدوليين عينوا بالبعثات الجديدة خلال الفترة المعنية. إلا أنه نظرا إلى انخفاض حجم عمليات حفظ السلام وعددها، فإن عدد الموظفين المعينين بالبعثات الجديدة في انخفاض. بل أفيد عن حصول زيادة بنسبة ٤ في المائة في عدد الوظائف المشغولة نتيجة لتحويل وظائف ممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف محلية. إلا أن اللجنة ترى أنه كان يمكن، تفادي هذه الزيادة عن طريق إدارة أفضل.

٣٤ - وتلاحظ اللجنة أن مبلغا قدره ٦٠٠ ١٦٤ دولار من الزيادة في النفقات البالغة ٨٠٠ ٢٨٨ دولار والواردة تحت بند اللوازم والخدمات، هو لتحويل ٤٨ فردا من أصحاب اتفاقات الخدمة الخاصة إلى متعهدين محليين. وبالإضافة إلى المعلومات المقدمة في الفقرة ٣٢ أعلاه، تذكر اللجنة بأن الأمين العام، اقترح، في تقريره A/51/535/Add.2، تحويل ١٥١ وظيفة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف محلية.

٣٥ - وسجلت زيادة في النفقات قدرها ٨٠٠ ٦٣١ دولار تحت بند أماكن العمل/الإقامة. ويتضح من المعلومات الإضافية التي طلبتها اللجنة أن من غير الواقعي تخفيض المبلغ الأول الذي قدره ٠٠٠ ٨٨٤ ٢ دولار بمبلغ قدره ٥٠٠ ٨٨٤ ١ دولار تحت هذا البند من الميزانية، مراعاة للمقرر الوارد في القرار ٢٣٣/٥١ المتعلق بحادثة قانا. وقد سجل معظم الزيادة في النفقات (٣٠٠ ٧٠٢ دولار) تحت بند احتياجات البناء/المباني الجاهزة الصنع، حيث تحددت تخفيضات قدرها ٥٠٠ ٩٩٩ دولار. كذلك هو شأن بالنسبة لعمليات النقل، وعلى وجه التحديد تحت بند قطع الغيار والتصليح والصيانة حيث حددت

تخفيضات قدرها ٤٠٠ ١١٣ دولار كما سجلت زيادة في النفقات قدرها ٦٠٠ ٣٦٣ دولار وكذلك تحت بند معدات الاتصالات حيث سجلت تخفيضات قدرها ٥٥٣ ٢٤٤ دولارا وزيادة في النفقات قدرها ٤٠٠ ٢٢٥ دولار.

٣٦ - وتلاحظ اللجنة أن الاحتياجات الإضافية البالغة ٨٠٠ ٢٥٩ دولار، مقارنة بالاعتماد الأول البالغ ٦٠٠ ٨٨٢ ١ دولار وردت تحت بند معدات أخرى. وتلاحظ اللجنة كذلك أن هذا البند يتضمن زيادة في النفقات غير مدرجة بالميزانية قدرها ١٠٠ ٧٠ دولار لشراء نظم مسح/تصوير وغير ذلك من معدات تجهيز البيانات. إلا أن اللجنة أبلغت بعد الاستفسار أنه اضطلع بمشروع نموذجي في هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، مؤكدا فوائد نظام التصوير بالنسبة لإدارة التصرف في الأصول، والاتصال بالفاكس وحفظ السجلات. وأبلغت اللجنة كذلك أنه يمكن بالتالي إدخال النظام في بعثات أخرى. وتثني اللجنة على الأمانة العامة لهذه المبادرة وتوصي بإدخالها واستخدامها في بعثات أخرى في أسرع وقت ممكن.

٣٧ - وطلبت اللجنة أيضا معلومات إضافية عن قيمة الوفورات المحققة من استلام مركبات، ومعدات ورشات لعمليات النقل، ولوازم صيانة، ومعدات طبخ، ومولدات كهربائية، ومعدات للتجهيز الالكتروني للبيانات من بين معدات أخرى، من المخزونات المتاحة من بعثات سابقة في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات ببريندیزي. وأبلغت اللجنة بأن أصنافا تبلغ قيمتها في نهاية المدة ٣٣٦ ٣٤٧ ٦ دولارا استُلمت بعد إغلاق إدارة الأمم المتحدة الإنتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية. ورغم أن بعض المعدات المستلمة استُخدمت خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، فإن المعدات المتبقية ستستخدم في الفترات المالية التالية.

٣٨ - وقد وردت إشارة في الفقرة ١٣ من تقرير الأمين العام (A/53/797) إلى أن الإجراء الذي يتعين أن تتخذه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين فيما يتصل بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هو الإحاطة علما بالاحتياجات الإضافية البالغ إجماليها ٦٠٠ ٥٧ دولار (صافيها ٠٠٠ ٨٤٤ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ والتي ستغطى عن طريق تصفية التزامات لم تعد مطلوبة لنفس الفترة؛ وتنقيح مبلغ الإذن بالالتزام الممنوح في الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة ٢٣٣/٥١ فيما يتصل بالتكاليف الناتجة عن الحادثة التي وقعت في قانا في ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦، وبالتالي تخفيض المبلغ الذي يتعين أن تتحمله حكومة إسرائيل على النحو المقرر في الفقرة ٨ من ٦١٨ ٧٧٣ ١ دولارا إلى ٦٣٣ ٢٨٤ ١ دولارا. وتوصي اللجنة بقبول هذا المقترح.

الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

٣٩ - رصدت الجمعية العامة، في قرارها ٢٣٧/٥٢ المؤرخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٨ مبلغا إجماليه ٠٠٩ ٨٣١ ١٣٥ دولارات لاستبقاء القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، وهو لا يشمل الاعتماد المرصود لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام. وتذكر اللجنة بأن الميزانية

الأولى للأمين العام كانت تبلغ ٥٠٠ ٧١٩ ١٣٦ دولار؛ وأوصت اللجنة بالموافقة على الاحتياجات بعد تخفيض مبلغ قدره ٦٠٠ ٨٨٧ دولار نتيجة لإنشاء ١١ وظيفة من الرتبة المحلية، بدلا من الـ ٤٩ وظيفة من الرتبة المحلية التي اقترحها الأمين العام، من أجل موظفين سبق تعيينهم بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة. وأيدت الجمعية العامة توصية اللجنة إذ وافقت على المبلغ كما عدلته اللجنة، بالإضافة إلى مبلغ قدره ٦٠٠ ١٥٢ ٧ دولار لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام.

٤٠ - وتبلغ تقديرات التكلفة التي قدمها الأمين العام (A/53/819) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ما إجماليه ٢٠٠ ٠٤٤ ١٤٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ٠١٤ ١٣٦ دولار) ويشمل ذلك تبرعا قدره ٠٠٠ ١٣٥ دولار مدرج بالميزانية . ويتصل هذا الأخير بإسهام حكومة لبنان، منذ شباط/فبراير ١٩٩٨ بدار القوة في بيروت. ويعكس هذا التقدير زيادة قدرها ٣٠٠ ٢١٢ ٤ دولار في الموارد أو ٣,١ في المائة عن فترة الـ ١٢ شهرا من الميزانية السابقة، وذلك بسبب زيادة متوقعة في تكاليف حصص الإعاشة بعد بدء عقد جديد اعتبار من ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛ والزيادة بنسبة ٢,٥ في المائة في مرتبات الموظفين المحليين اعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٨؛ وتزايد الاحتياجات لاستبدال المركبات ومعدات أخرى.

٤١ - وتنص الميزانية المقترحة على استبقاء القوة، التي تضم ٥١٣ ٤ فردا، تدعمهم مجموعة مدنية تضم ٤٩١ موظفا، موزعين على ١٤٧ وظيفة دولية و ٣٤٤ وظيفة محلية. وأبلغت اللجنة بأن قوام القوة كان يبلغ في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨، ٤٨٤ ٤ فردا: من بين الـ ١٤٦ من الموظفين الدوليين المأذون بهم، كانت هناك ١٢٧ وظيفة مشغولة كما شغلت جميع الوظائف المحلية الـ ٣٤٤ المأذون بها.

٤٢ - وطلبت اللجنة توضيحات بشأن الأثر في الميزانية والأثر التنظيمي لزيادة إدماج خدمات الصيانة والسوقيات والدعم التقني في القوة في خدمات دعم موحدة لزيادة الكفاءة على النحو المشار إليه في الفقرة ٧ من الميزانية المقترحة. وفي هذا الصدد، من المتوقع أن تسفر عملية الإدماج هذه عن تحسينات نوعية منها الإدارة الأفضل والصيانة الأفضل والاستخدام الأفضل للموارد النادرة فضلا عن الاستجابة السريعة والكفئة للكتائب.

٤٣ - وتعكس الميزانية المقترحة زيادة قدرها ٠,٩ في المائة في تكاليف الأفراد العسكريين نتيجة لإدراج اعتماد قدره ٠٠٠ ٥٤١ دولار تحت بند المعدات المملوكة للوحدات لتغطية اعتماد أول لتكاليف الإيجار الموحد لأسلحة ذات أطقم (٥٠٤ ١٥٩ دولارات)، وكلاب الدوريات (٨٠٠ ٢٨ دولار) والاحتياجات من الذخيرة (٧٤٨ ٣٥٢ دولارا) تقدم حاليا في إطار طلب توريد. وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى التعليقات والملاحظات المقدمة في الفقرة ٤٨ من تقريرها A/51/684/Add.1، التي ذكرت فيها أنه رغم أنها أبلغت في ذلك الوقت بأن إدخال الترتيبات الجديدة لن تكون فعالة من حيث التكلفة، فإنه سيجري النظر في تلك الإمكانية في المستقبل المنظور عندما يستعاض عن بعض المعدات التي استُهلكت بالكامل. وتفهم اللجنة أن الأمانة العامة بصدد إعداد خطة إدخال الترتيبات الجديدة إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في أقرب وقت.

٤٤ - وطلبت اللجنة معلومات إضافية فيما يتصل بالأسلوب المستخدم لتقدير الاحتياجات من الذخيرة المدرجة تحت بند تسديد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات. وأُبلغت اللجنة بأنه أُجري استعراض للاحتياجات من الذخيرة في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عام ١٩٩٨. ويشمل المبلغ المذكور احتياجات التشغيل البالغة ١١٨ ١٦١ دولارا بالاستناد إلى التجربة السابقة في مجال الإنفاق والاستهلاك، واحتياجات قدرها ٩٦٥ ١٨٠ دولارا لـ "معايرة" واختبار الأسلحة، التي لا تخضع للتناوب بالبلد الأصلي للوحدة.

٤٥ - وتعكس الاحتياجات المقترحة تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، والتي تبلغ ١٠٠ ٠٥١ ٢٦ دولار زيادة قدرها ١,٧ في المائة مقارنة بميزانية الفترة السابقة. ويتكون عنصر الوظائف الذي يبلغ مجموعه ٤٩١ وظيفة من ١٤٧ موظفا دوليا (٢٢ من الفئة الفنية و ٤٥ من فئة الخدمات العامة و ٨٠ من فئة الخدمة المدنية) و ٣٤٤ موظفا محليا. وهو يشمل إنشاء وظيفة من رتبة ف - ٣ لمستشار لشؤون الموظفين ورعايتهم، ورفع مستوى وظيفتين من الرتبة ف - ٢ إلى الرتبة ف - ٣ في أنشطة تجهيز البيانات والأنشطة التعاقدية. علاوة على ذلك، أُدرج عامل شغور قدره ٥ في المائة بالنسبة للموظفين الدوليين في حين لم يدرج أي عامل شغور بالنسبة للموظفين المحليين. وتوصي اللجنة بقبول التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين. وتلاحظ اللجنة كذلك أن مرتبات الموظفين المحليين تعكس زيادة قدرها ٢,٥ في المائة اعتبارا من ١ آذار/ مارس ١٩٩٨، استنادا إلى نتائج دراسة استقصائية للمرتبات أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلبت اللجنة معلومات إضافية عن الدراسة الاستقصائية وعن الجهات المستخدمة كأساس للمقارنة في قرار الزيادة.

٤٦ - وأُبلغت اللجنة بأن آخر دراسة استقصائية أجريت في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧. وكانت الجهات المستخدمة كأساس للمقارنة بالنسبة لبيروت تشمل عددا من السفارات بالإضافة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية. وترى اللجنة أنه ينبغي توسيع نطاق الدراسات الاستقصائية في المستقبل وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٢١٦/٥٢ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ (الجزء ثانيا، الفقرة ٢).

٤٧ - وطلبت اللجنة أيضا معلومات إضافية عن استخدام المعينين في البعثة وأُبلغت بأنه لا يستخدم أي موظف بموجب قواعد المجموعة ٣٠٠ في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، أو قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، أو هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين، أو قوة الأمم المتحدة في قبرص، أو قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إذ أنها تعتبر مراكز عمل ثابتة. إلا أن اللجنة أُبلغت كذلك بعد الاستفسار أنه لا توجد معوقات تشغيلية تمنع تعيين موظفين من المجموعة ٣٠٠.

٤٨ - وتلاحظ اللجنة أيضا، من المعلومات المقدمة في الفقرة ٧ من المرفق الأول - جيم، أنه أُدرج اعتماد قدره ٣٠٠ ١١٤ دولار لتكاليف السفر الأخرى. وبلغ الاعتماد تحت نفس البند للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ما قدره ٠٠٠ ١٠٦ دولار، ولكنه يتضمن تبريرا أكثر تفصيلا. وتلاحظ اللجنة أنه توجد موارد مطلوبة لنفس الفترة لأسباب مماثلة مثل السفر لمدة عشرة أيام إلى مقر منظمة الطيران المدني الدولي في مونتريال. وتتوقع اللجنة الضبط الشديد لموارد السفر بهدف تحقيق وفورات.

٤٩ - وتعكس الميزانية المقترحة زيادة قدرها ١٠,٧ في المائة في تكاليف التشغيل مقارنة بميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩. وتلاحظ اللجنة في الواقع أن تكاليف التشغيل ازدادت من ٣٠٠ ٩٧٣ ١٨ دولار في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى ٧٠٠ ٨٣٠ ٣٠ دولار للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. ويتصل معظم الزيادة بعمليات النقل حيث ازدادت الاحتياجات التي كانت تبلغ ٢٠٠ ٣٥٨ ٨ دولار في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ إلى مبلغ مقترح قدره ٥٠٠ ٦٦٠ ١٧ دولار للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. علاوة على ذلك، يُقترح رصد موارد تحت هذا البند من الميزانية تزيد عما رصد في الفترة السابقة بما قدره ٤٠٠ ٧٢٣ ٢ دولار. ويشمل ذلك اعتمادا غير متكرر قدره ٦٣٠ ٤٤٨ ٩ دولارا لاستبدال ٤١٥ مركبة من بين اسطول يضم ٠٨٥ ١ مركبة في المخزون الحالي، وذلك على أساس سياسة الاستبدال المعمول بها و ٠٠٠ ٢٢٣ دولار لمعدات الورشات. وطُلب مبلغ قدره ١٢٥ ٢٥٤ ٨ دولارا في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ لاستبدال ١٦٧ مركبة.

٥٠ - وحُسبت تكاليف قطع الغيار والتصليح والصيانة البالغة ٤٠٠ ٢٥٠ ٥ دولار لأسطول يضم ٠٨٣ ١ مركبة على أساس التجربة السابقة في التكاليف والصيانة بالبعثة، إذ غيرت من ١٩٤ دولارا في الميزانية السابقة إلى ١٦٩ دولارا في الشهر للمركبة الواحدة بالنسبة للمركبات من النمط المدني ومن ٦٤٢ دولارا إلى ٧٣٩ دولارا في الشهر للمركبة الواحدة بالنسبة للمركبات من النمط العسكري.

٥١ - إلا أن اللجنة تلاحظ أن رصد اعتماد لتأمين المركبات انخفض من ٨٠٠ ٨٥٢ دولار خلال الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٥٠٠ ٤٩٣ دولار في تقديرات التكلفة المقترحة للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٠. وكان ذلك نتيجة لإعادة التفاوض بشأن أسعار التأمين على أسطول مركبات القوة على الصعيد العالمي اعتبارا من ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٨. وتلاحظ اللجنة كذلك أنه نتيجة للمبادرات التي اتخذتها إدارة القوة، انخفضت حوادث المركبات من ٢١٠ حادثة خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٦ إلى ١٣٩ حادثة خلال الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨. وتثني اللجنة على القوة على النتائج المحرزة في هذا الصدد.

٥٢ - والزيادة تحت بند معدات أخرى، من ٤٠٠ ٤٦٣ ٢ دولار في ميزانية الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ إلى ٦٠٠ ٨١٧ ٢ دولار في الميزانية الحالية، ناتجة عن احتياجات غير متكررة قدرها ٥٠٠ ٦٩١ دولار لاستبدال مجموعة من معدات المكاتب ومعدات لتجهيز البيانات، وأثاث المكاتب، ومعدات للمراقبة ومعدات طبية ومعدات لطب الأسنان ومعدات للإيواء ومعدات متنوعة، على النحو الوارد في المرفق الأول جيم والمفصل في المرفق الثاني جيم من الميزانية المقترحة. وترى اللجنة فيما يتعلق باستبدال معدات تجهيز البيانات وتهيئة الحواسيب لعام ٢٠٠٠ أنه ينبغي منح الأولوية للمعدات الحساسة بالنسبة للبعثة والاحتفاظ بالبقية إلى أن يحين موعد استبدالها. وترى اللجنة أن الاستبدال التدريجي للمعدات يكون أكثر فعالية من حيث التكاليف.

٥٣ - ويبين بند الميزانية المتعلق باللوازم والخدمات انخفاضا من ٤٠٠ ٩٤٢ ٣ دولار في الميزانية السابقة إلى ٤٠٠ ٨٨٨ ٣ دولار في تقديرات التكلفة المقترحة. وتلاحظ اللجنة من البيانات المقدمة في المرفق الأول - ألف وجود طلب برصد موارد قدرها ٠٠٠ ٠٨٢ ١ دولار لـ ٣٨ وظيفة محلية نُقلت إلى هذا البند،

على نحو ما أوصت به اللجنة في تقريرها السابق (A/52/860/Add.6). وكما أشير إلى ذلك في التقرير المذكور، تبلغ موارد هذا البند لفترة الميزانية ١٩٩٨-١٩٩٩ ما قدره ٠٠٠ ٩٨٨ دولار. وأُبلغت اللجنة كذلك بعد الاستفسار أن هذه الموارد تغطي مدفوعات لعدة متعاقدين فرادى.

٥٤ - وطلبت اللجنة تقديرات للدعم المباشر الذي تقدمة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وفي هذا الصدد تلاحظ اللجنة من الفترة الممتدة من ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٨ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ أن التكاليف ذات الصلة تبلغ ٤٠٠ ٢٥٢ ٥ دولار.

٥٥ - وترد في الفقرة ٢٩ من تقرير الميزانية المقترحة الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في دورتها الثالثة والخمسين فيما يتصل بتمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وبالنظر إلى الأسباب الواردة في الفقرة ٩ من التقرير، والحالة الوارد وصفها في تقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن (S/1999/61)، وتبادل الآراء خلال جلسات الاستماع التي أجرتها اللجنة، توصي اللجنة بالموافقة على مقترح الأمين العام بأن ترصد الجمعية العامة مبلغا إجماليه ٢٠٠ ٠٤٤ ١٤٠ دولار (صافيه ٨٠٠ ٠١٤ ١٣٦ دولار) ويشمل ذلك تبرعا مدرجا بالميزانية قدره ٠٠٠ ١٣٥ دولار، لفترة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١ تموز/ يوليه ١٩٩٩، يقسم كأنصبة بمعدل شهري يبلغ إجماليه ١٠٠ ٦٥٩ ١١ دولار (صافيه ٥٦٦ ٣٣٤ ١١ دولارا) ولا يشمل التبرع المدرج في الميزانية رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية القوة بعد ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩، بالإضافة إلى تقسيم مبلغ إجماليه ١٠٠ ٦٥٩ ١١ دولار (صافيه ٥٦٦ ٣٣٤ ١١ دولارا) لا يشمل التبرع المدرج في الميزانية للفترة من ١ إلى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٩.

المرفق

المركز المالي للحساب الخاص لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك منذ إنشائها وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بواقع ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	مركز النقدية التشغيلية	الإجمالي	الصافي
١ -	الإيرادات		
	الاشتراكات المقررة المقبوضة	١ ١٢٥,٥	١ ١٢٥,٥
	التبرعات العينية	-	-
	التبرعات النقدية	(أ)	(أ)
	الإيراد من الفوائد (للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨)	٣,٩	٣,٩
	إيرادات متنوعة	-	-
	المجموع، البند ١	١ ١٢٩,٤	١ ١٢٩,٤
٢ -	مخصوما منه: مجموع تكاليف التشغيل(ب)	١ ١٨٠,٦	١ ١٦٣,٣
٣ -	العجز التشغيلي المسقط (١ مخصوما منه ٢)	(٥١,٢)	(٣٣,٩)

(أ) تبرعات قبرص البالغة ٦٢٩ دولارا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٦.

(ب) بالاستناد إلى تقارير الأداء.